

او حتى تختمل فانه يصح لانه قضية العقد وصرح
به البغوي في تناوبه او شرط فيه ما يوافق مقتضاه
كان ينفق عليها او يقسم لها او ما لا يخالف مقتضاه ولا
يؤاخذ به بان لم يتعلق به عوض كان لا تاكل الاكلامه
يدثر في نكاح ولا مهر لا تنافا بينه ولو نكح نسوة
مهر واحد فكل منهن مهر مثل لفساد المهر الجمل
بما يخص كلا منهن في الحال كالمواضع عبيد جمع يثنى
واحد نعمه لو تزوج امته بمهر صح المسمى لا تخادمه
ولو ذكر وامرا سراً واكثر من جهن لزم ما عقده
اعتباراً بالعقد فلو عقد سراً بالثمن اعيد جهراً بالثمن
تجلاً لزم الالف او انفق على الفسرة ثلث عقد جهراً
بالثمن لزم الثمان وعليها ثمن الخاليتين حل ثمن النسا
في موضع علي ان المهر مهر السر وفي الاخر على انه مهر
العلائية **فصل في التفويض** مع ما يذكره
وهو لغة رد الامر الى الغير وشرعاً رد الامر الى
الولي او غيره او البصع الي الولي او الزوج فموسمان في مثلها
تفويض مهر كقول الولي زوجي ما شئت او شافلا
وتفويض بضع وهو المراد هنا وسيمت المرأة منه
مفوضة بكسر الواو لتفويض امرها الي الولي بلا
مهر وبفتحها لان الولي فوض امرها الى الزوج قاله
في الجرد الفتح **فصل في تفويض المهر** قوله

هذا المهر المسمى لا يخالف مقتضاه ولا يؤاخذ به بان لم يتعلق به عوض كان لا تاكل الاكلامه يدثر في نكاح ولا مهر لا تنافا بينه ولو نكح نسوة مهر واحد فكل منهن مهر مثل لفساد المهر الجمل بما يخص كلا منهن في الحال كالمواضع عبيد جمع يثنى واحد نعمه لو تزوج امته بمهر صح المسمى لا تخادمه ولو ذكر وامرا سراً واكثر من جهن لزم ما عقده اعتباراً بالعقد فلو عقد سراً بالثمن اعيد جهراً بالثمن تجلاً لزم الالف او انفق على الفسرة ثلث عقد جهراً بالثمن لزم الثمان وعليها ثمن الخاليتين حل ثمن النسا في موضع علي ان المهر مهر السر وفي الاخر على انه مهر العلائية فصل في التفويض مع ما يذكره وهو لغة رد الامر الى الغير وشرعاً رد الامر الى الولي او غيره او البصع الي الولي او الزوج فموسمان في مثلها تفويض مهر كقول الولي زوجي ما شئت او شافلا وتفويض بضع وهو المراد هنا وسيمت المرأة منه مفوضة بكسر الواو لتفويض امرها الي الولي بلا مهر وبفتحها لان الولي فوض امرها الى الزوج قاله في الجرد الفتح فصل في تفويض المهر قوله

لوليها

هذا المهر المسمى لا يخالف مقتضاه ولا يؤاخذ به بان لم يتعلق به عوض كان لا تاكل الاكلامه يدثر في نكاح ولا مهر لا تنافا بينه ولو نكح نسوة مهر واحد فكل منهن مهر مثل لفساد المهر الجمل بما يخص كلا منهن في الحال كالمواضع عبيد جمع يثنى واحد نعمه لو تزوج امته بمهر صح المسمى لا تخادمه ولو ذكر وامرا سراً واكثر من جهن لزم ما عقده اعتباراً بالعقد فلو عقد سراً بالثمن اعيد جهراً بالثمن تجلاً لزم الالف او انفق على الفسرة ثلث عقد جهراً بالثمن لزم الثمان وعليها ثمن الخاليتين حل ثمن النسا في موضع علي ان المهر مهر السر وفي الاخر على انه مهر العلائية فصل في التفويض مع ما يذكره وهو لغة رد الامر الى الغير وشرعاً رد الامر الى الولي او غيره او البصع الي الولي او الزوج فموسمان في مثلها تفويض مهر كقول الولي زوجي ما شئت او شافلا وتفويض بضع وهو المراد هنا وسيمت المرأة منه مفوضة بكسر الواو لتفويض امرها الي الولي بلا مهر وبفتحها لان الولي فوض امرها الى الزوج قاله في الجرد الفتح فصل في تفويض المهر قوله

لوليها زوجي بلا مهر فزوج لا مهر مثل بان يفي
المهر او سكت او زوج بدون مهر مثل او بغير نقد بله
كما في الغاوي **كسبة زوج** امته غير المكاتبة بلا مهر بان
يفي المهر او سكت بخلاف غير الرشيدة لان التفويض
تزوج لكن يستفيد به الولي من الكسبة الاذن في تزويجها
ويخلان ما لو سكت عنه الرشيدة لان النكاح يعقد
غالباً بمهر فيحل الاذن على العادة فكانها قالت زوجي
بمهر وبه صرح في الشرح الصغير وبخلاف ما لو زوج مهر
المثل من نقد البلد وبخلاف ما لو زوج السيد امته المذكور
بمهر ولو دون مهر مثلاً فيجب المسمى فيها وتعبيري
بما ذكر اعلم ما ذكره **وجوب بوطي او موت** لاخرهما
مهر مثل لان الوطى لا سباح بالاحقة لما فيه من حق الله
تعالى نعم كونك في الكفر مفوضة ثم اسلموا واعتادهم
ان لا مهر مفوضة بحال ثم وطئ فلا سمي له لانه استحق
وطئاً بلا مهر فان شيه بالزوج امته عنده فباعها
او احدهما او باعها ثم وطئها الزوج والموت كالوطئ في
تقدير المسمى فكان في ايجاب مهر المثل في التفويض
وقدره في ابوداود وغيره ان يزوج بنت واشق
نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل ان يرضى لها فقصي
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مهر ما بالبركات
وقال الترمذي في حسن صحيح وما ذكره ان المهر لا

هذا المهر المسمى لا يخالف مقتضاه ولا يؤاخذ به بان لم يتعلق به عوض كان لا تاكل الاكلامه يدثر في نكاح ولا مهر لا تنافا بينه ولو نكح نسوة مهر واحد فكل منهن مهر مثل لفساد المهر الجمل بما يخص كلا منهن في الحال كالمواضع عبيد جمع يثنى واحد نعمه لو تزوج امته بمهر صح المسمى لا تخادمه ولو ذكر وامرا سراً واكثر من جهن لزم ما عقده اعتباراً بالعقد فلو عقد سراً بالثمن اعيد جهراً بالثمن تجلاً لزم الالف او انفق على الفسرة ثلث عقد جهراً بالثمن لزم الثمان وعليها ثمن الخاليتين حل ثمن النسا في موضع علي ان المهر مهر السر وفي الاخر على انه مهر العلائية فصل في التفويض مع ما يذكره وهو لغة رد الامر الى الغير وشرعاً رد الامر الى الولي او غيره او البصع الي الولي او الزوج فموسمان في مثلها تفويض مهر كقول الولي زوجي ما شئت او شافلا وتفويض بضع وهو المراد هنا وسيمت المرأة منه مفوضة بكسر الواو لتفويض امرها الي الولي بلا مهر وبفتحها لان الولي فوض امرها الى الزوج قاله في الجرد الفتح فصل في تفويض المهر قوله